

## اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

تقرير عن الدورة السابعة عشرة  
(١٢-١٦ أيار/مايو ٢٠١٤)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٤



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN

استعرضت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في دورتها السابعة عشرة، التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي. وبالإضافة إلى ذلك، نظرت اللجنة في موضوعين ذوي أولوية هما "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥" و "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة". وتضمنت الدورة جزءا خاصا باستعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.

وخلال الدورة، عُقد اجتماعا مائدة مستديرة وزاريان بمشاركة أكثر من ٢٠ دولة عضوا على المستوى الوزاري. وكان من بين المشاركين أيضا رؤساء لمؤسسات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة أو ممثلون عنها وممثلون عن المجتمع المدني والكيانات التجارية والدوائر التقنية والأكاديمية.

وخلال اجتماع المائدة المستديرة الوزاري الذي تناول استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، أكد المشاركون التزام بلدانهم بالعمل على تحقيق تلك النتائج وشددوا على أهمية الاستعراض الشامل الذي ستجريه الجمعية العامة لها. واعتبروا أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤدي دورا حاسما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجميع، وأشار المشاركون إلى طائفة من الخطوات الهامة التي اتخذها بلدانهم للنهوض بمجتمع المعلومات. وتشمل تلك الخطوات توظيف استثمارات كبيرة في البنية التحتية للمعلومات والاتصالات ونشر التطبيقات الجديدة التي تعزز النمو الاقتصادي والتنمية.

واطلعت اللجنة على ما وضع من استراتيجيات وطنية وما أتخذ من تدابير تنظيمية وما قُدم من خدمات لتعزيز الموصولية وهيئة بيئة مواتية لها وكفالة مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وذكرت أمثلة على التقدم الذي أُحرز في توفير خدمات المعاملات المصرفية الإلكترونية والحكومة الإلكترونية، إلى جانب المبادرات التي أُخذت للترويج للبيانات المفتوحة والخدمات الإلكترونية في مجالات مثل الصحة والتعليم. واعتُبر التنسيق بين الجهات المعنية ووضع الضوابط التنظيمية المناسبة والتعاون الإقليمي من العوامل التي تسهم في هيئة بيئة تمكينية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وفي الوقت ذاته، شدد المشاركون على أهمية التعليم وبناء القدرات في إيجاد مجتمعات معلومات في بلدانهم.

وحدد المشاركون عددا من المجالات التي أحرزت بلداهم فيها تقدما فيما يتصل بتضييق الفجوة الرقمية. واعتبروا أن إشراك الجميع يُعدُّ من الجوانب المهمة في مجتمعات المعلومات، وأثير موضوع الأخلاقيات باعتباره موضوعا يستحق مزيدا من المناقشة. وأشار كثيرون إلى أهمية الاستعراض الشامل الذي ستجريه الجمعية العامة لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات والذي سيتيح تقييم التقدم المحرز تقييما شاملا، بما في ذلك الإنجازات وأوجه القصور على السواء، ووجهوا الانتباه إلى أوجه التآزر بين الاستعراض الشامل الذي ستجريه الجمعية العامة في عام ٢٠١٥ وخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

أما المشاركون في اجتماع المائة المستديرة الوزاري الذي تناول موضوع تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فأشاروا إلى أهمية دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في التصدي للتحديات العالمية وفي تحويل الاقتصادات الوطنية، وطلبوا أن يكون إنشاء نظم الابتكار الوطنية وبناء القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار من خلال إقامة شراكات عالمية من العناصر الرئيسية لإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واعتبروا أن خطط التنمية الوطنية لا بد من أن تركز على أولويات قطاعية محددة بدعم من سياسات للعلم والتكنولوجيا والابتكار تتماشى مع تلك الأولويات.

وأعطى المشاركون أمثلة على النجاحات التي حققتها بلداهم بدءا من المشاريع الصغيرة في مجال الابتكار المحلي، وصولا إلى الأطر الوطنية الواسعة النطاق التي توجه فيها طاقة العلم والتكنولوجيا والابتكار لحل المشاكل الإنمائية. وشددوا على أن تحسين جودة التعليم والتدريب المهني في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتشجيع الشباب على متابعة دراستهم في هذه المجالات، وزيادة نسبة النساء في هذه البرامج أمور أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية طويلة الأجل ولتشجيع الابتكار على الصعيد المحلي. وشدد المشاركون كذلك على أهمية تخصيص مكانة بارزة للعلم والتكنولوجيا والابتكار، باعتبارها عنصراً تمكينياً وهدفاً بحد ذاتها على السواء، في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

وفي إطار الموضوع ذي الأولوية ”تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥“، ناقش المشاركون المساهمة التي يمكن للعلم والتكنولوجيا والابتكار أن تقدمها بوصفها عاملا تمكينيا رئيسيا لإطار التنمية المستدامة الجديد الذي سيأتي خلفا للأهداف الإنمائية للألفية. وقدم الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة في نيويورك والرئيس المشارك للفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة إحاطة للجنة عن المناقشات الجارية.

وكان هناك اعتراف واسع النطاق بأن توفير فرص الحصول على العلم والتكنولوجيا والابتكار يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وجرى التشديد بوجه خاص على دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق عدد من الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية، حتى قبل موعدها المحدد في بعض الحالات. واعتبر المشاركون أن العلم والتكنولوجيا والابتكار كانت لها أهمية خاصة لا سيما في الحد من الفقر وكفالة إحراز التقدم، غالبا بإحداث قفزات تكنولوجية واسعة في مجالات الصحة والمياه والتعليم والزراعة وإنتاج الأغذية والطاقة والبيئة.

وتعزز هذه الأدلة الرأي القائل إن العلم والتكنولوجيا والابتكار ينبغي أن تؤدي دورا أبرز في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن تُذكر صراحة في إطار التنمية المستدامة الجديد. وتشمل الأهداف الممكن إدراجها تخصيص البلدان عموما نسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي للعلم والبحث والتطوير، ولتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ويشمل ذلك جميع استثمارات القطاعين العام والخاص.

وخلال المناقشة، تبادل الخبراء آراءهم في الاتجاهات العالمية المقبلة التي ستؤثر تأثيرا حاسما في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مثل التحضر واتساع الطبقة المتوسطة في العالم النامي وآثار التطورات التكنولوجية الانقلابية على المجتمعات.

ولدى تناول الموضوع ذي الأولوية "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة"، استعرضت اللجنة الاتجاهات الناشئة في هذه التكنولوجيات والمسائل الرئيسية التي تؤثر في إمكانية الحصول عليها في البلدان النامية، بما في ذلك الدور العظيم الأثر الذي تؤديه التنمية الرقمية في تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير هذه التكنولوجيات بأسعار ميسورة، ونماذج التمويل، والاستفادة من طاقات الشباب على نطاق العالم في قيادة هذا التغيير الجذري.

ولاحظت اللجنة أن توسع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في البلدان النامية يتيح فرصاً جديدة لسد الفجوة الرقمية وتعزيز الابتكار الشامل للجميع. غير أن هذا التوسع كشف أيضا عن ثغرات هائلة في قدرة البلدان النامية على تحديد مسارات جديدة للحاق بالركب التكنولوجي وإيجاد صناعات جديدة تسهم في النمو الاقتصادي العالمي. واعتبر المشاركون أن من السبل الكفيلة بسد هذه الثغرات تشجيع الوزارات المسؤولة عن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، التي تعمل بالشراكة مع هيئات التعليم العالي، على تيسير تدريب الخريجين في المجالات العلمية والهندسية ذات الصلة.

وشدد المشاركون على أن توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأسعار ميسورة لا يزال مشكلة رئيسية لأن هناك فجوة كبيرة بين أسعار خدمات النطاق العريض كنسبة مئوية من دخل الفرد في البلدان المتقدمة النمو وأسعارها في البلدان النامية. وأشاروا إلى أن أكثر من ٩٠ في المائة من السكان في أقل البلدان نمواً ليسوا موصولين بشبكة الإنترنت. ويمكن تحقيق زيادة كبيرة جداً في عدد السكان الموصولين بشبكة الإنترنت بفضل تهيئة الظروف لأسواق مفتوحة وتنافسية وابتكارية في مجال النطاق العريض وإصلاح الأنظمة والسياسات.

وشجع المشاركون اللجنة على تعزيز دور العلم والتكنولوجيا والابتكار والهندسة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بوصفها محفلاً لاستكشاف الآفاق والتخطيط الاستراتيجي يوفر آراء متبصرة حول الاتجاهات الحاسمة الأهمية على صعيد العلم والتكنولوجيا والابتكار في مجالات مثل الأمن الغذائي، والمياه والموارد الطبيعية الأخرى، والتحضر، والصناعات التحويلية المتقدمة وما يتصل بها من احتياجات تعليمية ومهنية. وطلبوا إلى اللجنة توجيه الاهتمام إلى التكنولوجيات الناشئة والانقلابية التي يمكن أن تؤثر على تحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وقدم رئيس فرع تنسيق السياسات التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة عرضاً عن عملية إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك مهامه الجديدة وأساليب عمله ودوراته البرنامجية وتفاعله مع اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وقد حفز هذا العرض النظر في السبل التي يمكن للجنة أن توجه بها مجرى المناقشات المتعلقة بالسياسات بهدف تعزيز تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال تهيئة قنوات اتصال فعالة ترد من خلالها التعليقات من البلدان إلى اللجنة والمجلس والردود عليها.

ولدى النظر في التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، أخذ المشاركون في الاعتبار الاتجاهات الحالية والتحديات الماثلة وقدموا ملاحظات بشأن السياسات المتبعة في عدد من مجالات العمل الهامة. وأشار المشاركون إلى آثار التغيير السريع الحاصل في مجال التكنولوجيا في تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، بما في ذلك الفرص والتحديات الجديدة. وأبدت ملاحظة مفادها أن الحلول القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يمكن أن تكون حلولاً تقنية بحتة بالنظر إلى أن مجتمع المعلومات هو بمثابة حلقة الوصل بين التنمية التكنولوجية والتنمية البشرية. ومن بين المجالات

التي ذُكرت بوصفها تكتسي أهمية حيوية في مجتمع المعلومات وضع أطر قانونية وتنظيمية تمكينية، وحل ما ينشأ عن الطابع العابر للحدود للإنترنت من مشاكل تتصل بالولايات القضائية وحماية حقوق الإنسان على الإنترنت بما فيها الحق في الخصوصية.

وأبلغت اللجنة بآخر التطورات التي طرأت على منتدى إدارة الإنترنت، بما في ذلك الأعمال التحضيرية لاجتماعه السنوي التاسع المقرر عقده في اسطنبول في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤؛ والتقدم المحرز في تنفيذ توصيات الفريق العامل الذي أنشأته اللجنة للنظر في إدخال تحسينات على المنتدى؛ وتوسيع نطاق المبادرات الإقليمية والوطنية للمنتدى. وأعرب المشاركون أيضا عن آرائهم بشأن إدارة الإنترنت مع التركيز على خصائصها وأولوياتها، وأدوار مختلف الجهات المعنية، وضرورة تعزيز التعاون على نحو ما أوصى به برنامج عمل تونس.

ولدى تناول موضوع انتهاء فترة السنوات العشر الأولى من تنفيذ التزامات القمة العالمية لمجتمع المعلومات، قدم الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة والميسر المشارك للمشاورات الحكومية الدولية المفتوحة بشأن وضع الصيغة النهائية لطرائق الاستعراض الشامل الذي ستجريه الجمعية العامة في عام ٢٠١٥ لتنفيذ نتائج القمة العالمية، معلومات عن التقدم المحرز في ذلك الصدد. وزُود أعضاء اللجنة أيضا بمعلومات مستكملة عن المناسبات الأخرى المتعلقة بعملية استعراض نتائج القمة بعد مضي عشر سنوات، مثل الاجتماع الذي عقدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في باريس في شباط/فبراير ٢٠١٣ عن موضوع "نحو مجتمعات المعرفة من أجل السلام والتنمية المستدامة"، والاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ نتائج القمة بعد مضي عشر سنوات الذي من المقرر أن يستضيفه الاتحاد الدولي للاتصالات في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وأطلع ممثلا اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للجنة على الأولويات والأنشطة الإقليمية، وأشار كل منهما إلى التفاوتات الهائلة في منطقتيه.

وأشادت اللجنة بحكومة البرازيل لعقدها اجتماع موندリアル الإنترنت لمستقبل إدارة الإنترنت في ساو باولو يومي ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، كما أثنت على البرازيل لما بذلته من جهود عظيمة من أجل تنظيم هذا الاجتماع وعقده.

وأشار العديد من المشاركين مرة أخرى إلى أن الاستعراض الشامل الذي ستجريه الجمعية العامة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة ينبغي أن يشمل كافة الجوانب وأن يتناول النجاحات والإخفاقات على السواء. وأبدت آراء بشأن المسائل ذات الصلة بالاستعراض مثل سد الفجوة الرقمية وبناء القدرات والتعليم الرقمي والآليات المالية وإدارة الإنترنت وتنفيذ نتائج

القمة العالمية ومتابعتها. وآثار المشاركون أيضا مسألة ولاية اللجنة فيما يتعلق باستعراضها للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية بعد مضي عشر سنوات. وأشاروا إلى أن ٣ بلايين شخص في جميع أنحاء العالم ما زالوا يفتقرون إلى خدمات الإنترنت وإلى أن اللجنة ينبغي أن تعتبرهم فئة ذات أولوية في عملها.

وقدم رئيس الفريق العامل الذي عينته اللجنة لدراسة التكليف الصادر عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات بشأن تعزيز التعاون على النحو الوارد في برنامج عمل تونس (المعروف باسم الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون) وتقديم توصيات بشأن السبل الكفيلة بتنفيذ ذلك التكليف على أتم وجه عرضا عن الاجتماعات الأربعة التي عقدها الفريق العامل في الفترة من أيار/مايو ٢٠١٣ إلى أيار/مايو ٢٠١٤. وعقب مداوالات مكثفة، قررت اللجنة أن توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن تواصل أمانة اللجنة العمل الذي بدأه الفريق العامل فيما يتعلق بجمع المعلومات ذات الصلة، واستعراض مسائل السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت، وتحديد الثغرات. وأتفق على أن تُعد أمانة اللجنة استنتاجاتها لكي ينظر فيها الفريق العامل بين الدورات في اجتماعه المقبل وأن تُدرج تلك الاستنتاجات في المدخلات المقدمة في إطار الاستعراض الذي ستجريه اللجنة في دورتها الثامنة عشرة للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية بعد مضي عشر سنوات.

وفي إطار بند جدول الأعمال الذي يتناول استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، أعرب المشاركون عن تقديرهم للجودة العالية التي اتسم بها الاستعراض الذي قدمته عُمان إلى اللجنة. وأشادوا بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لما يوفره برنامج استعراض سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار الذي ينفذه في البلدان النامية من فائدة. وجرى تبادل لوجهات النظر بشأن العديد من القضايا المطروحة في الاستعراض الذي قدمته عُمان، بما في ذلك التحديات التي ينطوي عليها تحويل اقتصاد قائم على الموارد إلى اقتصاد قائم على الابتكار والتحديات المتعلقة بإيجاد ثقافة الابتكار. واستجابة لدعوة وجهتها اللجنة في دورتها السادسة عشرة، قدمت خمسة بلدان نفذت استعراضات سياساتها المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في السنوات الأخيرة تقارير إلى اللجنة عن التقدم المحرز والدروس المستفادة والتحديات الماثلة ذات الصلة في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن تلك الاستعراضات. وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أُشير إلى أن تلك الاستعراضات كان لها أثر كبير في البلدان المعنية. وعرضت ممثلة أمانة الأونكتاد بعض السمات الرئيسية في العمل الذي يضطلع به الأونكتاد حاليا بشأن مباشرة الأعمال التجارية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لبناء القدرات الإنتاجية، وكذلك عمله المتعلق

بالابتكار لأغراض التنمية الشاملة والمستدامة. وركزت في العرض على الجهود المبذولة لتعزيز التفاعل بين عمل الأونكتاد وعمل اللجنة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية.

واختارت اللجنة موضوعي ”الاستشراف الاستراتيجي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥“ و ”التنمية الرقمية“ كموضوعين ذوي أولوية لكي تنظر فيهما خلال دورتها الثامنة عشرة. وستحدد اللجنة جوانب معينة من هذين الموضوعين وستنظر فيها في الاجتماع المقبل للفريق العامل بين الدورات، بالتعاون مع الخبراء.

وفي الفصل الأول من هذا التقرير، توصي اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع قرارين، أحدهما بشأن تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها، والآخر بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، بالإضافة إلى مشروع مقررٍ يحيط فيه المجلس علماً بتقرير اللجنة عن أعمال دورتها السابعة عشرة، ويقرُّ فيه جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة عشرة ووثائقها<sup>(أ)</sup>.

(أ) للحصول على مزيد من المعلومات عن هذه الدورة، انظر الموقع الشبكي التالي: [www.unctad.org/cstd](http://www.unctad.org/cstd).

## المحتويات

الصفحة	الفصل
	الأول - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو توجيه انتباهه إليها
١٢	.....
١٢	ألف - مشروعا قرارين يُراد من المجلس اعتمادهما
١٢	.....
١٢	تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها
٢٥	.....
٢٥	تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية
٣١	.....
٣١	باء - مشروع مقرر يُراد من المجلس اعتماده
	تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها السابعة
٣١	.....
٣١	عشرة وجدول الأعمال المؤقت لدورها الثامنة عشرة ووثائقها
٣٢	.....
٣٢	جيم - المسائل التي يُوجّه انتباه المجلس إليها
	المقرر ١٠١/١٧
	الوثائق التي نظرت فيها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها السابعة عشرة
٣٢	.....
	الثاني - التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي
٣٣	.....
٣٧	الثالث - تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
	الموضوعان ذوا الأولوية:
٣٧	(أ) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥
	(ب) تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة
٣٧	.....
٤١	الرابع - عرض التقارير المتعلقة باستعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار
	.....

---

٤٢	.....	الخامس - انتخاب الرئيس وسائر أعضاء المكتب للدورة الثامنة عشرة للجنة
٤٣	.....	السادس - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة عشرة للجنة ووثائقها
٤٤	.....	السابع - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السابعة عشرة
٤٥	.....	الثامن - تنظيم الدورة
٤٥	.....	ألف - افتتاح الدورة ومدتها
٤٥	.....	باء - الحضور
٤٥	.....	جيم - انتخاب أعضاء المكتب
٤٦	.....	دال - جدول الأعمال وتنظيم الدورة
٤٨	.....	المرفق قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السابعة عشرة

## الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو توجيه انتباهه إليها

ألف - مشروعا قرارين يُراد من المجلس اعتمادهما

١ - توصي اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروعين القرارين التاليين:

### مشروع القرار الأول

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها\*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى الوثائق الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات<sup>(١)</sup>،

وإذ يشير أيضا إلى قراره ٤٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ المتعلق بمتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات واستعراض اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والولاية المسندة بموجبه إلى اللجنة،

وإذ يشير كذلك إلى قراره ٩/٢٠١٣ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٣ المتعلق بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٩٨/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ المتعلق بتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية،

وإذ يحيط علما مع الارتياح بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي<sup>(٢)</sup>،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام المعنون "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة"<sup>(٣)</sup>،

\* للاطلاع على فحوى المناقشة، انظر الفصل الثاني.

(١) انظر A/C.2/59/3 و A/60/687.

(٢) A/69/65-E/2014/12.

(٣) E/CN.16/2014/3.

وإذ يعرب عن تقديره للأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على دوره في المساعدة على ضمان إنجاز التقريرين الآنفين الذكر في الوقت المناسب،

التقييم: استعراض تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

١ - يلاحظ التنفيذ الجاري لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات<sup>(١)</sup>، مع التشديد على وجه الخصوص على تعدد الجهات المعنية التي تضطلع به وعلى الأدوار التي تؤديها في هذا الصدد الوكالات الرائدة بوصفها ميسرة لمسارات العمل وأدوار اللجان الإقليمية وفريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، ويعرب عن تقديره لدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في تقديم المساعدة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه جهة تنسيق عملية متابعة القمة العالمية على نطاق المنظومة؛

٢ - يحيط علماً بتقارير العديد من كيانات الأمم المتحدة والموجز التنفيذي لكل منها المقدمة كإسهام في إعداد التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة المقدم إلى اللجنة والمنشورة على الموقع الشبكي للجنة. بموجب التكليف الوارد في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧، ويشير إلى أهمية التنسيق بشكل وثيق بين الميسرين الرئيسيين لمسارات العمل وأمانة اللجنة؛

٣ - يلاحظ تنفيذ نتائج القمة العالمية على الصعيد الإقليمي الذي يسهّره اللجان الإقليمية، على نحو ما أشير إليه في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي<sup>(٢)</sup>، بما في ذلك الخطوات المتخذة في هذا الصدد، ويشدد على ضرورة مواصلة معالجة القضايا التي تهم بشكل خاص كل منطقة من المناطق الإقليمية، مع التركيز على التحديات والعوائق التي قد تواجهها كل منطقة في تحقيق كل الأهداف وتطبيق كل المبادئ التي أقرتها القمة العالمية، مع إيلاء اهتمام خاص لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

٤ - يكرر تأكيد أهمية مواصلة تنسيق تنفيذ نتائج القمة العالمية الذي تقوم به جهات معنية متعددة باستخدام أدوات فعالة، بهدف تبادل المعلومات بين ميسري مسارات العمل وتحديد المسائل التي يلزم تحسينها ومناقشة طرائق الإبلاغ عن عملية التنفيذ عموماً، ويشجع جميع الجهات المعنية على مواصلة توفير المعلومات لقاعدة بيانات التقييم التي يتعهد بها الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التي حددتها القمة العالمية، ويدعو كيانات الأمم المتحدة إلى توفير ما يستجد من معلومات عن المبادرات التي تضطلع بها لقاعدة بيانات التقييم؛

٥ - يؤكد الضرورة الملحة لإدراج التوصيات الواردة في الوثائق الختامية للقمة العالمية في المبادئ التوجيهية المنقحة لكي تستعين بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إعداد التقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بما في ذلك إضافة عنصر تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

٦ - يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٥٢/٦٠ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ الذي طلبت فيه الجمعية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يشرف على متابعة نتائج مرحلتي جنيف وتونس من القمة العالمية على نطاق المنظومة، وتحقيقا لذلك، طلبت إلى المجلس أن يستعرض في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٦ ولاية اللجنة وجدول أعمالها وتشكيلها، بما في ذلك النظر في تعزيز اللجنة، مع الأخذ في الاعتبار النهج القائم على تعدد الجهات المعنية؛

٧ - يلاحظ مع الارتياح عقد منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام ٢٠١٣ في جنيف في الفترة من ١٣ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠١٣ الذي نظمه الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باعتباره منبرا للجهات المعنية المتعددة لتنسيق تنفيذ نتائج القمة العالمية وتيسير تنفيذ مسارات عمل القمة العالمية؛

٨ - يهيب بجميع الدول أن تتخذ، في إطار بناء مجتمع المعلومات، خطوات لنفادي اتخاذ أي تدبير انفرادي لا يتوافق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويعيق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان البلدان المتضررة بصورة تامة وتحسين أحوالهم والامتناع عن اتخاذ أي تدبير من هذا القبيل؛

٩ - يرحب بالتقدم الذي أشير إليه في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها، وخصوصا أن الانتشار السريع للهواتف المحمولة منذ عام ٢٠٠٥ يعني أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت في متناول أكثر من نصف سكان العالم، بما يتفق مع أحد أهداف القمة العالمية، وأن ما يعزز قيمة هذا التقدم ظهور خدمات وتطبيقات جديدة، من بينها الخدمات الصحية باستخدام الأجهزة المحمولة وتوفير المعلومات المتعلقة بالزراعة باستخدام الأجهزة المحمولة وإجراء المعاملات باستخدام الأجهزة المحمولة وإنجاز الإجراءات الحكومية باستخدام الأجهزة المحمولة والحكومة الإلكترونية والأعمال التجارية الإلكترونية والخدمات التي تساعد على تحقيق التنمية، الأمر الذي يوفر إمكانية كبيرة لتطوير مجتمع المعلومات؛

١٠ - يلاحظ مع بالغ القلق أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غير متاحة بأسعار ميسورة للعديد من البلدان النامية وأن الفائدة المرجوة من العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لم تتحقق بعد بالنسبة إلى أغلبية الفقراء، ويشدد على ضرورة تسخير التكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، على نحو فعال لسد الفجوة الرقمية؛

١١ - يسلم بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تتيح فرصا جديدة وتطرح تحديات جديدة، وبأن هناك ضرورة ملحة للتصدي للعقبات الكبرى التي تواجهها البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات الجديدة، من قبيل عدم توفر بيئة مؤاتية وعدم كفاية الموارد والهياكل الأساسية والتعليم والقدرات والاستثمار والقدرة على الاتصال والمسائل المتصلة بملكية التكنولوجيا ومعاييرها وتدقيقها، ويهيب في هذا الصدد بجميع الجهات المعنية توفير موارد كافية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، وتعزيز بناء قدراتها ونقل التكنولوجيا والمعارف إليها؛

١٢ - يسلم أيضا بالنمو السريع لشبكات الاتصال السريع، وبخاصة في البلدان المتقدمة النمو، ويلاحظ مع القلق اتساع الفجوة الرقمية في توفر تقنية الاتصال السريع والقدرة على تحمل تكاليفها ونوعية الوصول إليها واستخدامها بين البلدان المرتفعة الدخل وغيرها من المناطق من جهة وأقل البلدان نموا وأفريقيا باعتبارها قارة متأخرة عن ركب بقية العالم من جهة أخرى؛

١٣ - يسلم كذلك بأن الانتقال إلى بيئة تسودها الاتصالات بالأجهزة المحمولة يحدث تغييرات كبيرة في الأساليب التي تستخدمها الجهات المسؤولة عن تشغيل الشبكات في تسيير أعمالها ويتطلب إعادة تفكير جذرية في الطرق التي يستخدم بها الأفراد والمجتمعات الشبكات والأجهزة وفي الاستراتيجيات الحكومية وفي السبل التي يمكن بها استخدام شبكات الاتصالات لتحقيق أهداف التنمية؛

١٤ - يسلم بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في العديد من البلدان النامية لا تزال، على الرغم من كل التطورات والتحسين الملحوظ في بعض النواحي، غير متاحة لغالبية السكان، وبخاصة من يعيشون في المناطق الريفية، ولا تزال في غير متناولهم؛

١٥ - يسلم أيضا بازدياد عدد مستخدمي الإنترنت وبتغير طابع الفجوة الرقمية أيضا في بعض الحالات من فجوة في إمكانية توفر الإنترنت إلى فجوة في نوعية الوصول إلى الإنترنت والمعلومات والمهارات التي يمكن للمستخدمين الحصول عليها والفائدة التي يمكن أن يجنوها منها، ويسلم في هذا الصدد بضرورة منح الأولوية لاستخدام تكنولوجيات

المعلومات والاتصالات باتباع نهج ابتكارية، مما فيها النهج القائم على تعدد الجهات المعنية، في إطار استراتيجيات التنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

١٦ - يحيط علماً بالتقرير العالمي للجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية المعنون "حالة تقنية النطاق العريض لعام ٢٠١٣: تحقيق عالمية النطاق العريض"، ويلاحظ مع الاهتمام الجهود التي تواصل لجنة النطاق العريض بذلها لتعزيز الدعوة على مستوى رفيع من أجل تهيئة بيئة مؤاتية للموصلية بالنطاق العريض، وعلى وجه الخصوص عن طريق وضع خطط وطنية للموصلية بالنطاق العريض وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لكفالة التصدي للتحديات التي تنطوي عليها خطة التنمية بالقوة المناسبة لإحداث أثر وبالتعاون مع جميع الجهات المعنية؛

١٧ - يلاحظ أنه، على الرغم من إرساء أساس متين لبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العديد من المجالات المتعلقة ببناء مجتمع المعلومات، لا يزال من الضروري مواصلة بذل الجهود لمواجهة التحديات الراهنة، ولا سيما التحديات التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، ويوجه الانتباه إلى التأثير الإيجابي لتوسيع نطاق تنمية القدرات ليشمل المؤسسات والمنظمات والكيانات المعنية بالمسائل المتصلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وإدارة الإنترنت؛

١٨ - يقر بضرورة التركيز على سياسات تنمية القدرات وتقديم دعم مستدام لمواصلة تعزيز تأثير الأنشطة والمبادرات التي يضطلع بها على الصعيدين الوطني والمحلي بهدف توفير المشورة والخدمات والدعم لبناء مجتمع معلومات يشمل الجميع محوره الإنسان ويركز على التنمية؛

١٩ - يلاحظ أن هناك مواضيع مستجدة، من قبيل التطبيقات الإلكترونية في مجال البيئة ومساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإنذار المبكر والتخفيف من آثار تغير المناخ والتواصل عبر الشبكات الاجتماعية واستعمال تكنولوجيا الواقع الافتراضي وخدمات السحابة الحاسوبية وإتاحة الإنترنت على الأجهزة المحمولة والخدمات التي يجري توفيرها باستخدام الأجهزة المحمولة وحماية الخصوصية على الإنترنت وتمكين فئات المجتمع المستضعفة، وبخاصة الأطفال والشباب، وحمايتهم، وبخاصة من التعرض للاستغلال والإساءة على الإنترنت؛

٢٠ - يكرر تأكيد أهمية مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة رصد وتقييم لقياس الفجوة الرقمية بين البلدان وداخل المجتمعات يسترشد بها صانعو القرار لدى وضع السياسات العامة والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية،

ويشدد على أن تطبيق السياسة العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتطلب توحيد مؤشرات موثوق بها محدثة بانتظام لرصد الأداء فيما يتعلق بالسلع والخدمات وكفاءتها ونوعيتها وتوفرها بأسعار ميسورة والمواءمة بينها؛

#### إدارة الإنترنت

٢١ - يعيد تأكيد ضرورة أن يتابع الأمين العام، عن طريق عمليتين منفصلتين، ما أسفرت عنه القمة العالمية من نتائج فيما يتصل بإدارة الإنترنت، وتحديد العملية المتوخى منها تعزيز التعاون وعقد منتدى إدارة الإنترنت، ويسلم بأن العمليتين يمكن أن تكمل إحداهما الأخرى؛

٢٢ - يعيد أيضا تأكيد الفقرات ٣٤ إلى ٣٧ و ٦٧ إلى ٧٢ من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات<sup>(٤)</sup>؛

#### تعزيز التعاون

٢٣ - يسلم بأهمية تعزيز التعاون في المستقبل لتمكين الحكومات بقدر متساو من الاضطلاع بأدوارها ومسؤولياتها فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت، وليس فيما يتعلق بالشؤون التقنية وشؤون التشغيل اليومية التي لا تؤثر في قضايا السياسة العامة الدولية؛

٢٤ - يسلم أيضا بأن العملية المتوخى منها تعزيز التعاون المقرر أن يشرع فيها الأمين العام واشتركت فيها جميع المنظمات المعنية بحلول نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٦ ستضم جميع الجهات المعنية، حسب دور كل منها، وستمضي بأسرع ما يمكن وفقا للإجراءات القانونية وسيراعى فيها الابتكار؛ وبأن المنظمات المعنية ينبغي أن تبدأ في الاضطلاع بعملية ترمي إلى تعزيز التعاون تضم جميع الجهات المعنية وتمضي بأسرع ما يمكن وسيراعى فيها الابتكار؛ وبأن المنظمات المعنية ينبغي أن تبدأ في الاضطلاع بعملية ترمي إلى تعزيز التعاون تضم جميع الجهات المعنية وتمضي بأسرع ما يمكن وسيراعى فيها الابتكار؛ وبأنه سيطلب إلى المنظمات المعنية نفسها تقديم تقارير أداء سنوية؛

٢٥ - يشير إلى أن الجمعية العامة دعت، في قرارها ١٩٥/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى إنشاء فريق عامل يعنى بتعزيز التعاون لدراسة التكليف الصادر عن القمة العالمية بشأن تعزيز

(٤) انظر A/60/687.

التعاون، على النحو الوارد في برنامج عمل تونس، عن طريق التماس إسهامات من جميع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية وجمعها واستعراضها ووضع توصيات بشأن كيفية القيام بذلك التكليف على نحو تام، وأنها طلبت إلى الفريق العامل أن يقدم تقريراً إلى اللجنة في دورتها السابعة عشرة التي ستعقد في عام ٢٠١٤، كإسهام في الاستعراض العام لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

٢٦ - يشير أيضاً إلى أن الجمعية العامة طلبت في قرارها ١٩٥/٦٧ إلى رئيس اللجنة كفالة التمثيل المتوازن في الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون بين الحكومات من المجموعات الإقليمية الخمس للجنة وبين المدعوين من جميع الجهات المعنية الأخرى، أي من القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط التقنية والأكاديمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية، مع كفالة المساواة في ذلك بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو؛

٢٧ - يلاحظ أن الفريق العامل عقد أربعة اجتماعات في الفترة من أيار/مايو ٢٠١٣ إلى أيار/مايو ٢٠١٤ بحث خلالها ولاية تعزيز التعاون عن طريق إصدار استبيان والتماس وتجميع واستعراض إسهامات من جميع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية وجمعها واستعراضها بغرض إعداد مشاريع توصيات، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٩٥/٦٧؛

٢٨ - يحيط علماً بتقرير رئيس الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون التابع للجنة<sup>(٥)</sup>، ويعرب عن امتنانه للرئيس والأعضاء والجهات المعنية الأخرى التي قدمت مدخلات وأسهمت في أعمال الفريق؛

٢٩ - يلاحظ أن توافقاً في الآراء برز بشأن مسائل معينة فيما لا يزال تباين واسع في الآراء قائماً في عدد من المسائل الأخرى حال دون أن يقدم الفريق العامل توصيات بشأن سبل تنفيذ تعزيز التعاون تنفيذاً تاماً على النحو الوارد في برنامج عمل تونس حسب الولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة في القرار ١٩٥/٦٧؛

٣٠ - يلاحظ أيضاً العمل الذي بدأه الفريق العامل لاستعراض ما تم تحديده من مسائل السياسة العامة الدولية المتعلقة بالإنترنت، وإحصاء الآليات الدولية القائمة حالياً لمعالجة هذه المسائل، وتحديد وضع هذه الآليات، إن وجدت، وما إذا كانت تقوم بمعالجة المسائل وتسعى إلى تحديد الثغرات في محاولة للتأكد من نوع التوصيات التي قد يلزم تقديمها؛

(٥) E/CN.16/2014/CRP.3

٣١ - يوصي بأنه قد يكون بوسع أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن تواصل هذا العمل بهدف تقديم النتائج إلى اللجنة في اجتماعها المعقود بين الدورات لإجراء مزيد من المناقشة، وإدماجها في استعراض التقدم المحرز خلال عشر سنوات في تنفيذ نتائج القمة العالمية، المقرر إعداده لكي تنظر فيه اللجنة خلال دورتها الثامنة عشرة؛

منتدى إدارة الإنترنت

٣٢ - يسلم بأهمية منتدى إدارة الإنترنت وولايته باعتباره منتدى للحوار بين الجهات المعنية المتعددة بشأن مسائل شتى، على النحو الوارد في الفقرة ٧٢ من برنامج عمل تونس، بما يشمل المناقشة بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بالعناصر الرئيسية في إدارة الإنترنت؛

٣٣ - يسلم أيضا باضطلاع منتدى إدارة الإنترنت بمبادرات على الصعيدين الوطني والإقليمي في جميع المناطق تعالج قضايا إدارة الإنترنت التي لها أهمية وأولوية للبلدان أو المناطق التي يجري فيها الاضطلاع بالمبادرات؛

٣٤ - يشير إلى قرار الجمعية العامة ١٩٥/٦٧ الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم، كجزء من عملية الإبلاغ التي يقوم بها سنويا بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها، معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت التابع للجنة<sup>(٦)</sup>، وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز مشاركة البلدان النامية؛

٣٥ - يلاحظ عقد الاجتماع الثامن لمنتدى إدارة الإنترنت الذي استضافته حكومة إندونيسيا في نوسا دوا، بالي، إندونيسيا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في إطار الموضوع الرئيسي المعنون "مد الجسور - تعزيز التعاون بين الجهات المعنية المتعددة من أجل النمو والتنمية المستدامة"؛

٣٦ - يرحب بعقد الاجتماع التاسع لمنتدى إدارة الإنترنت، الذي تستضيفه حكومة تركيا والمقرر عقده في اسطنبول في الفترة من ٢ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ويلاحظ أن التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت قد أخذت بعين الاعتبار في العملية التحضيرية للاجتماع؛

(٦) E/2012/48-A/67 و Corr.1.

٣٧ - يرحب بالعرض الذي تقدمت به البرازيل لاستضافة الاجتماع العاشر لمنتدى إدارة الإنترنت في عام ٢٠١٥، وترحب أيضا بالعرض الذي تقدمت به المكسيك لاستضافة الاجتماع في عام ٢٠١٦، رهنا بقرار الجمعية العامة بشأن تجديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت؛

سبل المضي قدما

٣٨ - يلاحظ المناقشة الموضوعية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية خلال الدورة السابعة عشرة للجنة التي عقدت من ١٢ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠١٤ والأعمال الجارية في اللجنة لجمع مساهمات من جميع الميسرين والجهات المعنية في إطار الأعمال التحضيرية لإعداد تقريرها عن استعراض التقدم المحرز خلال عشر سنوات في تنفيذ نتائج القمة العالمية، وتقديم تقرير في هذا الشأن، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى الجمعية العامة في سياق الاستعراض العام الذي تجريه لتنفيذ نتائج القمة العالمية في عام ٢٠١٥؛

٣٩ - يلاحظ أيضاً النية المعقودة لتنظيم اجتماع يتولى تنسيقه الاتحاد الدولي للاتصالات بعنوان "الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات"، يكون بمثابة نسخة موسعة من منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات، في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛

٤٠ - يلاحظ كذلك تنظيم اجتماع لاستعراض نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات بعنوان "نحو مجتمعات المعرفة من أجل السلام والتنمية المستدامة"، تولت تنسيقه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في باريس، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣، والبيان الختامي الصادر عن هذا الاجتماع؛

٤١ - يلاحظ عقد المنتدى العالمي الخامس لسياسات الاتصالات السلكية واللاسلكية/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام ٢٠١٣ بشأن مسائل السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت في جنيف في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٣، وما تمخض عنه من آراء؛

٤٢ - يلاحظ أيضاً انعقاد مؤتمر القمة العالمي للشباب لما بعد عام ٢٠١٥، الذي نظمه الاتحاد الدولي للاتصالات واستضافته حكومة كوستاريكا في سان خوسيه في الفترة من ٩ إلى ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، والإعلان الصادر عنه؛

٤٣ - بحث كيانات الأمم المتحدة التي لم تتعاون حتى الآن بشكل فعال في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها عن طريق منظومة الأمم المتحدة على اتخاذ الخطوات اللازمة لإقامة مجتمع معلومات يشمل الجميع محوره الإنسان ويركز على التنمية والالتزام بذلك وعلى القيام بدور محفز لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية<sup>(٧)</sup>؛

٤٤ - يهيب بجميع الجهات المعنية مواصلة إيلاء الاهتمام، على سبيل الأولوية، لهدف سد الفجوة الرقمية، بمختلف أشكالها، وتنفيذ استراتيجيات سليمة تسهم في تطوير الحكومة الإلكترونية ومواصلة التركيز على سياسات وتطبيقات مراعية للفقراء فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك ما يتصل بإتاحة تقنية الاتصال السريع على مستوى القاعدة الشعبية، بهدف تضيق الفجوة الرقمية بين البلدان وداخلها؛

٤٥ - بحث جميع أصحاب المصلحة على إيلاء الأولوية لاستحداث نهج ابتكارية تحفز على إتاحة المياكل الأساسية للنطاق العريض للجميع بأسعار ميسورة في البلدان النامية، واستعمال خدمات النطاق العريض المناسبة لضمان قيام مجتمع معلومات يشمل الجميع محوره الإنسان ويركز على التنمية ولتضييق الفجوة الرقمية إلى أدنى حد؛

٤٦ - يهيب بالمنظمات الدولية والإقليمية أن تواصل بانتظام تقييم مدى استفادة الجميع في الدول من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقديم تقارير عن ذلك، بهدف إتاحة فرص متكافئة لنمو قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية؛

٤٧ - بحث جميع البلدان على بذل جهود حثيثة للوفاء بالتزاماتها بموجب توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية<sup>(٨)</sup>؛

٤٨ - يهيب بمنظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمنتديات المعنية أن تستعرض، وفقاً لنتائج القمة العالمية، المنهجيات الموضوعية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأن تعدلها بصورة دورية، آخذة في اعتبارها اختلاف مستويات التنمية والظروف الوطنية، ومن ثم فإنه:

(أ) يلاحظ مع التقدير العمل المضطلع به في إطار الشراكة المعنية بقياس استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

(٧) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٨) تقرير المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع A/02/II.A.7) الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(ب) يلاحظ أيضا عقد الندوة العالمية الحادية عشرة المعنية بمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مدينة مكسيكو، في الفترة من ٤ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛

(ج) يشجع الدول الأعضاء على جمع بيانات وثيقة الصلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطني ليتسنى لها الرد بصورة مرضية على الاستبيانات، من قبيل الاستبيان المتعلق بأهداف القمة العالمية، وعلى تبادل المعلومات بشأن دراسات الحالات إفرادية قطرية وعلى التعاون مع بلدان أخرى في إطار برامج التبادل في مجال بناء القدرات؛

(د) يشجع منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمنتديات المعنية على تقييم تأثير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الفقر وفي القطاعات الرئيسية من أجل تحديد المعارف والمهارات اللازمة لزيادة حجم ذلك التأثير؛

(هـ) يهيب بالشركاء الدوليين في التنمية تقديم الدعم المالي من أجل مواصلة تيسير بناء القدرات في البلدان النامية وتوفير المساعدة التقنية لها؛

٤٩ - يدعو المجتمع الدولي إلى تقديم تبرعات للصندوق الاستثماري الخاص الذي أنشأه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لدعم الاستعراض والتقييم اللذين تقوم بهما اللجنة فيما يتعلق بمتابعة نتائج القمة العالمية، منوهاً في الوقت نفسه مع التقدير بالدعم المالي المقدم من حكومتي سويسرا وفنلندا لهذا الصندوق؛

٥٠ - يشير إلى الفقرة ١١١ من برنامج عمل تونس التي طلب فيها إلى الجمعية العامة أن تجري استعراضا عاما لتنفيذ نتائج القمة العالمية في عام ٢٠١٥ وإلى الفقرة ١٠٦ التي تقضي بضرورة أن يكون تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها جزءا لا يتجزأ من متابعة الأمم المتحدة المتكاملة لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية؛

٥١ - يشير أيضا إلى الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٥/٦٧ التي أعادت فيها الجمعية تأكيد دورها في الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية الذي سيجري بحلول نهاية عام ٢٠١٥، على النحو الذي أقر في الفقرة ١١١ من برنامج عمل تونس؛

٥٢ - يشير كذلك إلى الفقرة ٢٢ من قرار الجمعية العامة ١٩٨/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، التي قررت فيها الجمعية العامة وضع الصيغة النهائية لطرائق الاستعراض العام في أقرب وقت ممكن، ودعت رئيس الجمعية العامة إلى أن يعين ميسرين اثنين لعقد مشاورات حكومية دولية مفتوحة لذلك الغرض؛

٥٣ - يوصي بالشروع في عملية تحضيرية ملائمة بما يتسق مع العملية التي يجري الاضطلاع بها في إطار القمة العالمية ورهنا بما تقرره الجمعية العامة في هذا الشأن، استناداً إلى الخبرة المكتسبة من مرحلتها العالمية؛

٥٤ - يشير إلى الدور الذي تؤديه اللجنة الوارد بيانه في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/٢٠٠٦ في تقديم المساعدة إلى المجلس باعتباره جهة التنسيق المعنية بالمتابعة على نطاق المنظومة، وبخاصة في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية وتقييمه؛

٥٥ - يحيط علماً مع التقدير بالتقرير عن تقييم الأنشطة المضطحة المضطلع بها المتعلقة بالقمة العالمية الذي يشكل إحدى الأدوات القيمة للمساعدة في عملية المتابعة، بعد انتهاء مرحلة تونس من القمة العالمية؛

٥٦ - يكرر تأكيد أهمية تبادل أفضل الممارسات على الصعيد العالمي، ويشجع، مع التسليم بالمستوى المتميز في تنفيذ المشاريع والمبادرات التي تعزز أهداف القمة العالمية، جميع الجهات المعنية على تسمية مشاريعها لمسابقة جائزة القمة العالمية السنوية للمشاريع كجزء لا يتجزأ من عملية التقييم التي تجريها القمة العالمية، ويحيط علماً في الوقت ذاته بالتقرير عن التجارب الناجحة في إطار القمة العالمية؛

٥٧ - يطلب إلى اللجنة أن تلتزم بتقديم المزيد من المساهمات من الدول الأعضاء وجميع الميسرين والجهات المعنية وأن تنظم في دورتها الثامنة عشرة في عام ٢٠١٥ مناقشة موضوعية بشأن التقرير الاستعراضي للتقدم المحرز خلال عشر سنوات في تنفيذ نتائج القمة العالمية، وأن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة بشأن ذلك، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في سياق الاستعراض العام الذي تجريه الجمعية العامة لتنفيذ نتائج القمة العالمية في عام ٢٠١٥؛

٥٨ - يشير كذلك إلى الفقرة ٤٨ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩/٢٠١٣ الذي طلب فيها المجلس إلى اللجنة أن تقدم، عقب انتهاء دورتها الثامنة عشرة، إلى الجمعية العامة، في سياق الاستعراض العام الذي تجريه لتنفيذ نتائج القمة العالمية؛ نتائج استعراض التقدم المحرز خلال عشر سنوات في تنفيذ نتائج القمة العالمية، عن طريق المجلس؛

٥٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة سنوياً تقريراً عن تنفيذ التوصيات الواردة في هذا القرار وفي قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأخرى المتعلقة بتقييم التقدم المحرز كما ونوعاً في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها؛

٦٠ - يشدد على أهمية تعزيز إقامة مجتمع معلومات شامل للجميع، مع إيلاء اهتمام خاص لسد الفجوة الرقمية وفجوة النطاق العريض، مع مراعاة الاعتبارات المتعلقة بنوع الجنس والثقافة والشباب وسائر الفئات الناقصة التمثيل؛

٦١ - يشدد أيضا على أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية ويعتبر أنها ينبغي أن تنعكس على النحو المناسب في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

## مشروع القرار الثاني

## تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية\*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يسلم بدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بوصفها  
حاملة لواء الأمم المتحدة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية،

وإذ يسلم أيضا بالدور والإسهام الأساسيين للعلم والتكنولوجيا والابتكار في بناء  
القدرة الوطنية على المنافسة في الاقتصاد العالمي والحفاظ عليها وفي التصدي للتحديات  
العالمية وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يسلم كذلك بالدور الأساسي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز  
وتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية،

وإذ يشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥<sup>(١)</sup> التي سُلم فيها  
بأن للعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، دورا بالغ الأهمية  
في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وإذ يعيد تأكيد الالتزامات الواردة فيها،

وإذ يشير أيضا إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يعمل بوصفه  
أمانة اللجنة،

وإذ يسلم بأن الجمعية العامة شجعت، في قرارها ٢٢٠/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون  
الأول/ديسمبر ٢٠١٣ المتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، مؤتمر الأمم  
المتحدة للتجارة والتنمية على أن يواصل إجراء استعراضات للسياسات المتعلقة بالعلم  
والتكنولوجيا والابتكار بهدف مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة  
انتقالية على تحديد التدابير اللازمة اتخاذها لإدماج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا  
والابتكار في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية،

وإذ يشير إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣٥/٢٠١١ المؤرخ ٢٦ تموز/  
يوليه ٢٠١١ الذي ينص على تمديد ولاية المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة  
حتى عام ٢٠١٥،

\* للاطلاع على فحوى المناقشة، انظر الفصل الثالث.

(١) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

وإذ يدرك الدور الأساسي للعلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق عدد من الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ يسלט الضوء على دور العلم والتكنولوجيا والابتكار باعتباره من المواضيع الشاملة لعدة قطاعات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل مواصلة التصدي للتحديات العالمية،

وإذ يرحب بعمل اللجنة فيما يتعلق بموضوعيها ذوي الأولوية في الوقت الراهن، وهما "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥" و "تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة"،

وإذ يشير إلى ضرورة اتباع نهج جديدة تدمج السياسات وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها عناصر حاسمة الأهمية في الخطة الإنمائية الوطنية، عن طريق جملة أمور منها التعاون بين الوزارات القطاعية، والوكالات المعنية بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وطائفة من الهيئات التنظيمية،

وإذ يسلم بتزايد جهود التكامل على الصعيد الإقليمي في جميع أنحاء العالم وبالبعد الإقليمي لمسائل العلم والتكنولوجيا والابتكار المرتبط بها،

وإذ يلاحظ الإنجازات الكبيرة والإسهام الذي بوسع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن توصل تقديمه من أجل تحقيق رفاه الإنسان والازدهار الاقتصادي والعمالة،

وإذ يلاحظ أيضاً أن النجاح في تطبيق السياسات المتعلقة بالتكنولوجيا والابتكار على الصعيد الوطني يتيسر بأمور منها هئية بيئات السياسة العامة التي تمكن مؤسسات التعليم والبحوث والأعمال التجارية والقطاعات الصناعية من الابتكار والاستثمار في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتحويلها إلى فرص عمل ونمو اقتصادي يدمج جميع العناصر المترابطة، بما في ذلك نقل المعرفة،

يوصي بأن تنظر الحكومات الوطنية واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ما يلي:

(أ) تُشجّع الحكومات، فرادى وجماعات، على أخذ الاستنتاجات التي تتوصل إليها اللجنة في الاعتبار والنظر في اتخاذ الإجراءات التالية:

'١' إقامة صلة وثيقة بين العلم والتكنولوجيا والابتكار واستراتيجيات التنمية المستدامة من خلال تخصيص مكانة بارزة في التخطيط الإنمائي على الصعيد الوطني لبناء القدرات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا والابتكار؛

٢' تعزيز قدرات الابتكار المحلية لأغراض التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة من خلال حشد المعارف العلمية والمهنية والهندسية على الصعيد المحلي، بما في ذلك عبر التعاون مع البرامج الوطنية وفيما بينها؛

٣' إجراء بحوث منهجية تتناول الاتجاهات الجديدة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار وتأثيرها على التنمية، ولا سيما في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٤' النهوض بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من خلال تعزيز النهج القائم على تنمية القدرات الذي تركز دعائمه على نظم التعلم والابتكار وتعزيز الكفاءات عوضاً عن النهج القائم على مراعاة الاحتياجات، ومن خلال تهيئة بيئة مؤاتية تجتذب وتدعم الاستثمار الخاص والابتكار والأعمال الحرة؛

٥' التماس فرص التعاون الدولي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالأخص من حيث تحديد الممارسات الجيدة مثل التعليم الإلكتروني - ولا سيما الدورات الإلكترونية المفتوحة الحاشدة - والحكومة الإلكترونية والعلوم الإلكترونية والصحة الإلكترونية وإدارة النفايات الإلكترونية والقدرة على مواجهة الكوارث من خلال برامج التعاون القائمة والجديدة؛

٦' معالجة الفجوة القائمة والمستمرة بين الجنسين في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار ككل وفي تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات على وجه الخصوص، من خلال تشجيع التوجيه ودعم الجهود الأخرى المبذولة لاجتذاب النساء والفتيات إلى تلك المجالات واستبقائهن فيها؛

٧' دعم سياسات البلدان النامية وأنشطتها في ميدان العلم والتكنولوجيا من خلال التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق تشجيع المساعدة المالية والمساعدة التقنية وبناء القدرات والبرامج أو الدورات في مجال التدريب التقني.

(ب) تُشجّع اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية على القيام بما يلي:

'١' مواصلة الاضطلاع بدورها كحاملة لواء الابتكار وتقديم مشورة رفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشأن مسائل العلم والتكنولوجيا والابتكار ذات الصلة؛

'٢' المساعدة على تبيان أهمية دور تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات والعلم والتكنولوجيا والابتكار والهندسة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بوصفها محفلا لاستكشاف الآفاق والتخطيط الاستراتيجي يوفر آراء متبصرة حول الاتجاهات الحاسمة الأهمية على صعيد العلم والتكنولوجيا والابتكار في مجالات مثل الأمن الغذائي، وإدارة المياه والموارد الطبيعية الأخرى، والتحضر، والصناعات التحويلية المتقدمة وما يتصل بها من احتياجات تعليمية ومهنية، ويوجه الاهتمام إلى التكنولوجيات الناشئة والانقلابية التي يمكن أن تؤثر على تحقيق تلك الخطة؛

'٣' توعية واضعي السياسات بعملية الابتكار وتحديد الفرص المتاحة للبلدان النامية بشكل خاص للاستفادة من هذا الابتكار، مع إيلاء اهتمام خاص للاتجاهات الجديدة في مجال الابتكار التي يمكن أن تتيح إمكانيات جديدة للبلدان النامية؛

'٤' مناقشة نماذج التمويل الابتكارية واستكشافها بوصفها أداة لاجتذاب مصادر جديدة لرأس المال الاستثماري اللازم في ميادين العلم والتكنولوجيا والهندسة والحلول القائمة على الابتكار، ولا سيما تكنولوجيات الطاقة المتجددة على نطاق أصغر حجما من خارج الشبكة، والتصدي للتحديات والاحتياجات الملحة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بالتعاون مع المنظمات الأخرى حسب الاقتضاء؛

'٥' إرساء إطار لتبادل أفضل الممارسات والنماذج المبتكرة المحلية الناجحة ودراسات الحالات الإفرادية والخبرات في تسخير العلم والتكنولوجيا والهندسة لأغراض الابتكار، الوثيقة الصلة

بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة؛

٦' الاضطلاع بدور نشط في التوعية بما يمكن للعلم والتكنولوجيا والابتكار الإسهام به في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال تقديم مساهمات هامة في عمليات الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية، وتقاسم النتائج والممارسات الجيدة بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار فيما بين الدول الأعضاء ومن غير الدول الأعضاء؛

٧' توفير منتدى لتبادل أفضل الممارسات والخبرات بهدف تحديد واقتراح السبل والتدابير المناسبة لتشجيع الابتكار والبحث والتطوير، وتوليد المعارف الجديدة ونقل التكنولوجيا، وكذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لبناء القدرات في التعليم والبحث ومباشرة الأعمال في ميادين العلوم والتكنولوجيا والهندسة وتسخيرها لفائدة البلدان النامية؛ وفي هذا السياق، استكشاف سبل توسيع نطاق التعاون بين جميع البلدان مع إيلاء اهتمام خاص لمعالجة مشاكل التلوث من أجل حماية البيئة وتقاسم الموارد المتاحة؛

٨' تسليط الضوء على أهمية ما تقوم به اللجنة من عمل لتنفيذ الأنشطة المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومتابعتها في مجالات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا والابتكار، على أن يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير بهذا الشأن إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الاستعراضات التي يجريها والاجتماعات التي يعقدها، حسب الاقتضاء، بما في ذلك الاستعراضات والاجتماعات المتصلة بعملية استعراض الأهداف الإنمائية للألفية وإعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٩' إجراء مناقشة بشأن استحداث نهج منتظم من أجل وضع استراتيجيات متصلة بتسخير العلم والتكنولوجيا والهندسة لأغراض الابتكار؛

(ج) يُشجّع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على القيام بما يلي:

١' السعي بنشاط إلى إيجاد التمويل من أجل توسيع نطاق استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، مع التأكيد على الأهمية البالغة لدور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في إتاحة بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار والهندسة واستخدامها، وتنفيذ التوصيات الصادرة عن تلك الاستعراضات، حسب الاقتضاء، في تعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية؛

٢' التخطيط لتقديم آخر ما يستجد من معلومات بصورة دورية عن التقدم المحرز في البلدان التي أجريت لها استعراضات للسياسات المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، ودعوة تلك البلدان إلى تقديم تقارير إلى اللجنة عن التقدم المحرز والدروس المستفادة والتحديات التي تواجهها في تنفيذ التوصيات.

باء - مشروع مقرر يُراد من المجلس اعتماده

٢ - توصي اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها السابعة عشرة وجدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة عشرة ووثائقها\*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

(أ) يحيط علما بتقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها السابعة عشرة<sup>(١)</sup>؛

(ب) يقرّ جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة عشرة للجنة ووثائقها، على النحو المبين أدناه.

١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٢ - التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الوثائق

تقرير الأمين العام

٣ - تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

الموضوعان ذوا الأولوية:

(أ) الاستشراف الاستراتيجي في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

الوثائق

تقرير الأمين العام

(ب) التنمية الرقمية.

\* للاطلاع على فحوى المناقشة، انظر الفصلين السادس والسابع.

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٤، الملحق رقم ١١ (E/2014/31).

## الوثائق

## تقرير الأمين العام

- ٤ - عرض التقارير المتعلقة باستعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار.
- ٥ - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة التاسعة عشرة للجنة.
- ٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة عشرة للجنة ووثائقها.
- ٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة عشرة.

## جيم - المسائل التي يُوجَّه انتباه المجلس إليها

- ٣ - يُوجَّه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى المقرَّر التالي الذي اتخذته اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية:

المقرر ١٠١/١٧

الوثائق التي نظرت فيها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها السابعة عشرة

تحيط اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية علماً بتقرير الأمين العام عن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (E/CN.16/2014/2) و (Corr.1).

## الفصل الثاني

التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها  
على الصعيدين الإقليمي والدولي

٤ - نظرت اللجنة في البند ٢ من جدول أعمالها في جلساتها الأولى والثانية والخامسة  
والسادسة والتاسعة المعقودة في ١٢ و ١٤ و ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤. وكان معروضاً عليها  
الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية  
لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي (A/69/65-E/2014/12)؛

(ب) تقرير موجز أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)  
عن اجتماع فريق الخبراء العامل بين الدورات الذي عقد في واشنطن العاصمة، في الفترة من  
٢ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (E/CN.16/2014/CRP.1)؛

(ج) تقرير رئيس الفريق العامل الذي أنشئ لدراسة التكاليف الصادر عن القمة  
العالمية لمجتمع المعلومات بشأن تعزيز التعاون على النحو الوارد في برنامج عمل تونس (الفريق  
العامل المعني بتعزيز التعاون) (E/CN.16/2014/CRP.3).

٥ - وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ١٢ أيار/مايو، تولت مديرة شعبة التكنولوجيا  
واللوجستيات في الأونكتاد، ورئيسة أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض  
التنمية عرض تقرير الأمين العام.

٦ - وفي الجلسة الخامسة المعقودة في ١٤ أيار/مايو، نظّمت اللجنة مناقشة موضوعية  
للبحث في التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية حول مجتمع المعلومات، عملاً بالفقرة ٤٧  
من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٩/٢٠١٣.

٧ - وقدم عروضاً كل من ديفيد ساوتر، من شركة ICT Development Associates؛  
ومارك راموند الزميل الباحث في مجال الأمن والسياسة العالميين من مركز الابتكار في مجال  
الحكومة الدولية؛ ويانيس كاركلينس، رئيس الفريق الاستشاري لأصحاب المصلحة  
المتمتعين، منتدى إدارة الإنترنت؛ وشنغيتاي مازانغو، من أمانة منتدى إدارة الإنترنت؛  
ومايك جنسن، الخبير المختص في مجال الوصول إلى الإنترنت، من رابطة الاتصالات  
التقدمية؛ وجمسون أولوفوي من تحالف أفريقيا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالنيابة  
عن غرفة التجارة الدولية - العمل التجاري لدعم مجتمع المعلومات.

٨ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، رد المشاركون على تعليقات وأسئلة ممثلي السويد والهند وألمانيا والمملكة العربية السعودية والجمهورية الدومينيكية والبرتغال ولاتفيا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك ورواندا والنمسا، بالإضافة إلى المراقب عن المغرب.

٩ - وأدلى المراقب عن الاتحاد الأوروبي ببيان.

١٠ - وفي الجلسة السادسة المعقودة في ١٤ أيار/مايو، قدّم عروضاً كل من محمد خالد الخياري، الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة في نيويورك والميسر المشارك للمشاورات الحكومية الدولية المفتوحة لوضع الصيغة النهائية لطرائق الاستعراض الشامل الذي ستجريه الجمعية العامة لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات في عام ٢٠١٥؛ وفلاديمير منكين، رئيس البرنامج الإعدادي لأصحاب المصلحة المتعددين للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات الذي يستضيفه الاتحاد الدولي للاتصالات في حزيران/يونيه ٢٠١٤؛ وإندراجيت بانرجي، مدير شعبة مجتمعات المعرفة، قسم الاتصالات والمعلومات، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ ونايجل هكسون، نائب الرئيس، فريق إشراك أصحاب المصلحة عن منطقة أوروبا، من شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN)؛ وخوسيه بالاسين، رئيس قسم وضع السياسات المبتكرة، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا؛ وحيذر فريجات، مدير شعبة المعلومات والاتصالات، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

١١ - وفي الجلسة نفسها، رد المشاركون على تعليقات وأسئلة ممثلي النمسا والبرازيل وجمهورية إيران الإسلامية والهند والسويد والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وتونس والصين وهنغاريا وألمانيا.

١٢ - وأدلى المراقب عن الاتحاد الأوروبي ببيان.

١٣ - وفي الجلسة السادسة المعقودة في ١٤ أيار/مايو، أدلى ببيان بيتر مايور (هنغاريا)، بصفته رئيس الفريق العامل الذي عينته اللجنة لدراسة التكليف الصادر عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات بشأن تعزيز التعاون على النحو الوارد في برنامج عمل تونس وتقديم توصيات بشأن السبل الكفيلة بتنفيذ ذلك التكليف على أتم وجه (الفريق المعني بتعزيز التعاون) وتحاور مع ممثلي كل من المملكة العربية السعودية واليابان وجمهورية إيران الإسلامية والهند وهنغاريا ونيجييريا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية وكوبا والاتحاد الروسي والسويد ورواندا والبرتغال، بالإضافة إلى المراقبين عن السودان ومصر والبرازيل وجنوب أفريقيا وأستراليا والجزائر وكندا والمغرب.

١٤ - وفي الجلسة نفسها، أجابت أمينة اللجنة وممثلة الأونكتاد على الأسئلة التي طرحت.  
١٥ - وأدلى ببيان أيضا كل من ممثلي المنظمين غير الحكوميين التاليين: غرفة التجارة الدولية - العمل التجاري لدعم مجتمع المعلومات، وشركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN).

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري بشأن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

١٦ - في الجلسة الأولى المعقودة في ١٢ أيار/مايو، عقدت اللجنة اجتماع مائدة مستديرة وزاريا بشأن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، تولى إدارته رئيس اللجنة أندرو رينولدز (الولايات المتحدة الأمريكية) وشارك فيه الأشخاص التالية أسماؤهم: توفيق الجلاصي وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تونس؛ وسيليي موكوبوروان، وزير الاتصالات والعلوم والتكنولوجيا في ليسوتو؛ ومينندرا براساد ريجال، وزير المعلومات والاتصالات في نيبال؛ وأوموبولا جونسون، وزيرة تكنولوجيا الاتصالات والوزيرة المشرفة على التكنولوجيا والعلوم في نيجيريا؛ ولويس نابوليون كاسامبري، وكيل وزارة العلوم والتكنولوجيا في الفلبين؛ وكريستوفر ندلانغماندلا، وزير الإعلام والاتصالات والتكنولوجيا في سوازيلند.

١٧ - وفي الجلسة نفسها، شارك ممثلا رواندا وكوبا أيضًا في جلسة النقاش الحوارية.

١٨ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في ١٢ أيار/مايو، أدلى ببيان كل من أوليفيا موشينا، وزيرة التعليم العالي والتعليم الجامعي والعلوم والتكنولوجيا في زيمبابوي وممثلي الهند والسويد والمملكة العربية السعودية.

١٩ - وأدلى ببيان كل من ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا في إطار ممارسة حق الرد.

#### الإجراء الذي اتخذته اللجنة

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها

٢٠ - في الجلسة التاسعة المعقودة في ٧ حزيران/يونيه، كان معروضًا على اللجنة مشروع قرار بعنوان "تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها"، قدّمه رئيسها بناء على مشاورات غير رسمية وعممه باللغة الإنكليزية فقط.

- ٢١ - وقدم أمين اللجنة توضيحاً في ما يتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار.
- ٢٢ - وأقرت اللجنة مشروع القرار وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الأول).
- ٢٣ - ووافقت اللجنة على نص الفقرة التي ستدرج في تقرير اللجنة.

## الفصل الثالث

### تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

الموضوعان ذوا الأولوية:

(أ) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥:

١' التقييم: عقد من مساهمات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في الأهداف الإنمائية للألفية

٢' الاستشراف: آفاق العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

(ب) تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة

٢٤ - نظرت اللجنة في البند ٣ من جدول أعمالها في جلساتها الثانية والثالثة والرابعة والتاسعة المعقودة في ١٢ و ١٣ و ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤. وكان معروضاً عليها الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (E/CN.16/2014/2 و Corr.1)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة (E/CN.16/2014/3).

٢٥ - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ١٣ أيار/مايو، تولت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات في الأونكتاد، ورئيسة أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، عرض تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة E/CN.16/2014/2/Corr.1.

٢٦ - وفي الجلسة نفسها، أدلى بيان كل من رومان موريتري، المدير التنفيذي للأكاديمية العالمية للعلوم؛ وشيرلي مالكوم، رئيسة مديريةية التعليم والموارد البشرية في الرابطة الأمريكية للنهوض بالعلم.

٢٧ - وفي الجلسة الرابعة، المعقودة في ١٣ أيار/مايو، تولت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات في الأونكتاد، ورئيسة أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، عرض تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة E/CN.16/2014/3.

اجتماع المائدة المستديرة الوزاري المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٢٨ - في الجلسة الثانية المعقودة في ١٢ أيار/مايو، عقدت اللجنة اجتماع مائدة مستديرة وزاريا بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تولى إدارته رئيس اللجنة أندرو رينولدز (الولايات المتحدة الأمريكية)، وشارك فيها الأشخاص التالية أسماؤهم: وو هایلونغ، السفير فوق العادة والمفوض ونائب الوزير في البعثة الدائمة للصين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف؛ وغنيسا إيزاي كوناقي، وزير البحث العلمي والابتكار في بوركينافاسو؛ وليجيا أمادا ميلو دي كاردونا، وزيرة التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا في الجمهورية الدومينيكية؛ وفيليب بولويل، وزير العلوم والتكنولوجيا والطاقة والتعدين في جامايكا؛ وماريا كانديدا بيريرا تيشيرا، وزيرة العلوم والتكنولوجيا في أنغولا؛ وأوموبولا جونسون، وزيرة تكنولوجيا الاتصالات والوزيرة المشرفة على العلوم والتكنولوجيا في نيجيريا؛ وهلال بن علي الهنائي، الأمين العام لمجلس البحث العلمي في عمان؛ وبتالي شامبيكا راناواكا، وزير التكنولوجيا والبحث في سريلانكا؛ وسمية أبو كشوة، وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي في السودان؛ وبيشيه دورونغكافروج، الأمين العام للمكتب الوطني للسياسات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تايلند؛ وويليام كولغلايزر، مستشار وزير الخارجية لشؤون العلوم والتكنولوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وأوليفيا موشينا، وزيرة التعليم العالي والتعليم الجامعي والعلوم والتكنولوجيا في زمبابوي؛ وبرونو جان ريشار إيتوا، وزير البحث العلمي والابتكار التكنولوجي في الكونغو؛ وماريو غ. مونتيخو، وزير العلوم والتكنولوجيا في الفلبين؛ وألكسندر مورا، وزير التجارة الخارجية في كوستاريكا.

٢٩ - وشارك ممثلا راوندا والمملكة العربية السعودية في حلقة النقاش الحوارية.

حلقة نقاش بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٣٠ - في الجلسة الثالثة المعقودة في ١٣ أيار/مايو، عقدت اللجنة حلقة نقاش بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تولى إدارتها رومان موريتزي، المدير التنفيذي للأكاديمية العالمية للعلوم.

٣١ - وقدم عروضاً كل من ماشاريا كامو، الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة في نيويورك والرئيس المشارك للفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني

بأهداف التنمية المستدامة؛ وماثيو باروز، مدير مبادرة الاستشراف الاستراتيجي في المجلس الأطلسي؛ وأدرمي كوكو رئيس الأكاديمية الأفريقية للعلوم؛ وكريستيان ديبل، نائبة رئيس إدارة العلاقات الدولية في الأكاديمية الألمانية للعلوم الطبيعية (ليوبولدينا)، والمدير التنفيذي لأمانة المجلس الاستشاري للأكاديميات الأوروبية للعلوم؛ وألفريد واتكيتز، رئيس مؤتمر قمة الحلول العالمية.

٣٢ - وأدلى ببيان ممثلو كل من المملكة العربية السعودية والهند وكوبا والصين والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ورواندا والنمسا وليبيريا ونيجيريا، فضلا عن المراقبين عن السنغال والمغرب وزمبابوي.

٣٣ - وأدلى ببيان أيضا ممثل المنظمة الأوروبية للبحوث النووية.

٣٤ - ورد المشاركون في حلقة النقاش على ما أبدي من تعليقات وما طرح من أسئلة.

حلقة نقاش بشأن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة

٣٥ - في الجلسة الرابعة المعقودة في ١٣ أيار/مايو، عقدت اللجنة حلقة نقاش بشأن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، تولى إدارتها لي شوارتز، مدير المكتب المعني بالمسائل الجغرافية والقضايا العالمية التابع لوزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

٣٦ - وقدم عروضاً كل من السيد ألكسندر مورا، وزير التجارة الخارجية في كوستاريكا؛ وداريل أوين، كبير الخبراء الاستشاريين لشؤون المعلومات والاتصالات في وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية؛ وسونيا خورخي، المديرية التنفيذية للتحالف من أجل إنترنت بأسعار معقولة؛ وجيمسون أولوفوي، من تحالف أفريقيا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ورئيس اللجنة، بالنيابة عن برنارد أمادي، أستاذ الهندسة المدنية في جامعة كولورادو بمدينة بولدر، ومؤسس منظمة "مهندسون بلا حدود" بالولايات المتحدة الأمريكية؛ والميسر، بالنيابة عن كالستوس جوما، أستاذ ممارسات التنمية الدولية ومدير مشروع العلوم والتكنولوجيا والعملية في كلية جون كيندي لشؤون الحكم بجامعة هارفرد.

٣٧ - وأدلى ببيان ممثلو كل من المكسيك والهند والكاميرون والمراقب عن المغرب.

٣٨ - وأدلى ببيان أيضا ممثل الاتحاد الدولي للاتصالات.

٣٩ - ورد المشاركون في حلقة النقاش على ما أبدي من تعليقات وما طرح من أسئلة.

٤٠ - وفي الجلسة نفسها، قدم رئيس فرع تنسيق السياسات في مكتب دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عرضاً عن عملية الاستعراض الوزاري السنوي التي أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٤، ورد على التعليقات التي أبداه ممثلو كل من كوبا الهند والنمسا، وكذلك المراقب عن المغرب والأسئلة التي طرحوها.

#### الإجراء الذي اتخذته اللجنة

تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

٤١ - في الجلسة التاسعة، المعقودة في ١٦ أيار/مايو، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار عنوانه "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية"، قدمه رئيسها أندرو رينولدز بناء على مشاورات غير رسمية وعمّم بالإنكليزية فقط.

٤٢ - وأدى بيان ميسر مشروع القرار، وويليام كولغلازير (الولايات المتحدة الأمريكية).

٤٣ - وقدم أمين اللجنة توضيحا بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار.

٤٤ - واعتمدت اللجنة مشروع القرار وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الثاني).

مشروع مقرر مقترح من الرئيس

٤٥ - في الجلسة التاسعة، المعقودة في ١٦ أيار/مايو، قرر المجلس الإحاطة علما بتقرير الأمين العام عن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (E/CN.16/2014/2 و Corr.1).

## الفصل الرابع

عرض التقارير المتعلقة باستعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار

٤٦ - نظرت اللجنة في البند ٤ من جدول أعمالها في جلستها السابعة المعقودة في ١٥ أيار/مايو.

عرض استعراض سياسة عمان في ميدان العلم والتكنولوجيا والابتكار

٤٧ - قدمت ممثلة أمانة الأونكتاد عرضا.

٤٨ - وقدم عرضا هلال بن علي الهنائي، الأمين العام لمجلس البحث العلمي في عمان.

٤٩ - وأدى بيان ممثلو كل من فنلندا وألمانيا والنمسا وليسوتو والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وبيرو والولايات المتحدة الأمريكية ورواندا، فضلا عن المراقبين عن كل من ماليزيا وسنغافورة وأنغولا.

٥٠ - ورد الأمين العام لمجلس البحث العلمي في عمان وممثلة أمانة الأونكتاد على ما أبدي من تعليقات وما طرح من أسئلة أثناء المناقشة.

## الفصل الخامس

انتخاب الرئيس وسائر أعضاء المكتب للدورة الثامنة عشرة للجنة

٥١ - نظرت اللجنة في البند ٥ من جدول أعمالها في جلستها الثامنة المعقودة في ١٦ أيار/مايو.

٥٢ - وانتخبت اللجنة بالتركية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لدورتها الثامنة عشرة:

الرئيس:

أوموبولا جونسون (نيجيريا)

نواب الرئيس:

ماجد المزيدي (المملكة العربية السعودية)

بيتر ماجور (هنغاريا)

فيكتوريا روميرو (المكسيك)

أندرو رينولدز (الولايات المتحدة الأمريكية)

٥٣ - وأجلت اللجنة انتخاب المقرر إلى دورتها الثامنة عشرة.

## الفصل السادس

### جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة عشرة للجنة ووثائقها

- ٥٤ - نظرت اللجنة في البند ٦ من جدول أعمالها في جلستها الثامنة المعقودة في ١٦ أيار/مايو. وكان معروضا عليها ورقة غير رسمية تتضمن مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة عشرة ووثائقها.
- ٥٥ - وردت ممثلة أمانة الأونكتاد على سؤال طرحه المراقب عن الاتحاد الأوروبي.
- ٥٦ - واعتمدت اللجنة جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة عشرة ووثائقها، وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتمادها (انظر الفصل الأول، الفرع باء).

## الفصل السابع

### اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السابعة عشرة

- ٥٧ - كان معروضا على اللجنة في جلستها التاسعة المعقودة في ١٦ أيار/مايو مشروع التقرير عن دورتها السابعة عشرة (E/CN.16/2014/L.1).
- ٥٨ - وعرض المقرّر ماجد المزيّد (المملكة العربية السعودية) مشروع التقرير.
- ٥٩ - واعتمدت اللجنة مشروع التقرير عن دورتها السابعة عشرة وعهدت إلى المقرّر بإكماله.

## الفصل الثامن

### تنظيم الدورة

#### ألف - افتتاح الدورة ومدتها

٦٠ - عقدت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية دورتها السابعة عشرة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من ١٢ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤. وقد عقدت اللجنة تسع جلسات (من الأولى إلى التاسعة).

٦١ - افتتح الدورة رئيس اللجنة أندرو رينولدز (الولايات المتحدة الأمريكية) الذي أدلى أيضا ببيان.

٦٢ - وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ١٢ أيار/مايو، أدلى الأمين العام للأونكتاد ببيان استهلاكي.

٦٣ - وفي الجلسة نفسها، تحدث الأشخاص التالية أسماؤهم أمام اللجنة: حمدون توري الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات؛ ورولف - ديتير هوير المدير العام للمنظمة الأوروبية للبحوث النووية؛ وغيتاشيو إنغيدا نائب المدير العام لمنظمة اليونسكو؛ وأمينة محمد المستشارة الخاصة للأمين العام لشؤون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (التي وجهت رسالة بالفيديو).

#### باء - الحضور

٦٤ - حضر الدورة ممثلو ٤٢ دولة عضوا باللجنة. وحضر أيضا مراقبون عن الدول الأعضاء الأخرى بالأمم المتحدة، وممثلون عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وممثلون عن منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية، وممثلون عن المجتمع المدني والكيانات التجارية. وترد قائمة المشاركين في الدورة في الوثيقة [E/CN.16/2014/INF/1](#).

#### جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٦٥ - كانت اللجنة قد انتخبت بالتركية، في الجلسة السابعة من دورتها السادسة عشرة، المعقودة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أعضاء مكتب دورتها السابعة عشرة التالية أسماؤهم:

الرئيس:

أندرو رينولدز (الولايات المتحدة الأمريكية)

نواب الرئيس:

ماجد المزيّد (المملكة العربية السعودية)

جان - بيير بييتي بي إسام (الكاميرون)

بيتر ماجور (هنغاريا)

ألكسندر مورا (كوستاريكا)

٦٦ - وفي الجلسة الرابعة من دورتها السابعة عشرة، المعقودة في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٤، عينت اللجنة ماجد المزيّد (المملكة العربية السعودية) مقرراً للدورة.

#### دال - جدول الأعمال وتنظيم الدورة

٦٧ - في الجلسة الأولى، المعقودة في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٤، اعتمدت اللجنة جدول الأعمال المؤقت للدورة الوارد في الوثيقة E/CN.16/2014/1، بصيغته المصوّبة شفويًا، ووافقت على تنظيم أعمالها، على النحو الوارد في ورقة غير رسمية عمّمت بالإنكليزية فقط. وفي ما يلي جدول الأعمال:

- ١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- ٢ - التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- ٣ - تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.  
الموضوعان ذوا الأولوية:  
(أ) تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥:  
'١' التقييم: عقد من إسهامات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في الأهداف الإنمائية للألفية  
'٢' الاستشراف: آفاق العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.
- (ب) تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

- ٤ - عرض التقارير المتعلقة باستعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار.
- ٥ - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة الثامنة عشرة للجنة.
- ٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة عشرة للجنة ووثائقها.
- ٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السابعة عشرة.
- ٦٨ - وفي الجلسة نفسها، أقرت اللجنة تنظيم الأعمال المقترح بصيغته الواردة في ورقة غير رسمية عُُمِّت بالغة الإنكليزية فقط.

هاء - الوثائق

- ٦٩ - تردد قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السابعة عشرة في مرفق هذا التقرير.

المرفق

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السابعة عشرة

رمز الوثيقة	بند جدول الأعمال	عنوان الوثيقة أو وصفها
E/CN.16/2014/1	١	جدول الأعمال المؤقت المشروح وتنظيم الأعمال
A/69/65-E/2014/12	٢	تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي
E/CN.16/2014/2 و Corr.1	٣ (أ)	تقرير الأمين العام عن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لخطّة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥
E/CN.16/2014/3	٣ (ب)	تقرير الأمين العام عن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة
E/CN.16/2014/L.1	٧	مشروع تقرير اللجنة عن دورها السابعة عشرة
E/CN.16/2014/CRP.1	٢	تقرير موجز أعدته أمانة الأونكتاد عن اجتماع فريق الخبراء العامل بين الدورات الذي عقد في واشنطن العاصمة، في الفترة من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣
E/CN.16/2014/CRP.2		تقرير أمانة منتدى إدارة الإنترنت عن التنفيذ الجاري لتوصيات الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على المنتدى
E/CN.16/2014/CRP.3		تقرير رئيس الفريق العامل الذي أنشئ لدراسة التكاليف الصادر عن القمة الدولية لمجتمع المعلومات بشأن تعزيز التعاون على النحو الوارد في برنامج عمل تونس (الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون)
E/CN.16/2014/INF/1		قائمة المشاركين

